

القرار وفقاً لأخر تعديل

قرار وزاري رقم (109) لسنة 1989م بشأن مخالفات قواعد السلوك وعقوباتها

وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له، وعلى القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 1976م بشأن قوة الشرطة والأمن، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 1981م بشأن نظام وزارة الداخلية، قرر:

الفصل الأول: المخالفات والعقوبات:

مادة (1)

كل من يهمل الاعتناء بمظهره أو سلاحه يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على سبعة أيام أو الإنذار.

مادة (2)

كل من يهمل الاعتناء بنظافة ثكنة نومه أو مكان عمله يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على سبعة أيام أو الإنذار.

مادة (3)

(أ) كل من انقطع عن عمله دون إذن بذلك يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على أسبوعين أو بالحجز البسيط لذات المدة أو الإنذار، ويحرم من راتبه مدة غيابه.
(ب) في حالة التكرار يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تقل عن أسبوع، ولا تزيد على شهر أو الحبس لمدة لا تزيد على أسبوعين ويحرم من راتبه مدة غيابه.

مادة (4)

(أ) كل من ترك مكان عمله تركًا مؤقتًا (دون إذن) يعاقب بالحسم من الراتب لمدة أقصاها أسبوع أو الإنذار.
(ب) إذا كانت طبيعة العمل الحراسة يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر أو الحبس لذات المدة أو بالعقوبتين معًا.

مادة (5)

كل من تجاوز مدة الإجازة المصرح بها يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على أسبوعين أو الحجز البسيط لذات المدة أو الإنذار ويحرم من راتبه مدة غيابه.

مادة (6)

كل من فر من الخدمة يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على ثلاثة أشهر.

مادة (7)

كل من انشغل في أداء عمل خاص في وقت الدوام الرسمي تاركًا مهام وظيفته يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر أو الإنذار.

مادة (8)

(أ) كل من أهمل في أداء وظيفته يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على أسبوعين أو الإنذار.
(ب) كل موفد أهمل أو قصر في دراسته أو تكرر رسوبه بدون عذر شرعي يعاقب بالحسم من

إدارة الشؤون القانونية

الراتب لمدة لا تزيد على شهر ويلزم برد ما تم صرفه إليه من نفقات أو مخصصات عن مدة الإجازة الدراسية، ويجوز للوزير إعفاءه من كل أو بعض هذه النفقات إذا وُجدت أسباب تبرر ذلك.

(ج) مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة (ب) أعلاه يجوز تخفيض الرتبة للموفد الذي يهمل أو يقصر في دراسته أو يتكرر رسوبه بدون عذر شرعي.

مادة (9)

كل من خرج عن الواجب في أعمال وظيفته يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر أو الإنذار.

مادة (10)

كل من تقاعس عن تقديم العون اللازم إلى المحتاجين إليه في نطاق واجباته الوظيفية يعاقب بالحسم من الراتب لمدة أقصاها أسبوعين أو بالحجز البسيط لمدة أقصاها أسبوع واحد.

مادة (11)

كل من لا يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على أسبوعين.

مادة (12)

(أ) كل من نام أثناء تأدية الوظيفة يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على أسبوعين أو الإنذار.

(ب) وإذا كانت طبيعة الوظيفة الحراسة يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهر أو الحبس لذات المدة أو العقوبتين معاً.

إدارة الشؤون القانونية

مادة (13)

كل من يتوسط أو يقبل الوساطة في أي شأن يتعلق بوظيفته ويترتب عليها أي ضرر بالمصلحة العامة يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر أو الحبس لذات المدة.

مادة (14)

كل من استغل وظيفته في تحقيق منافع خاصة به أو بغيره يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لذات المدة (والإنذار)، وفي حالة العود يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهرين ويجوز طرده من الخدمة.

مادة (15)

كل من تعسف في استعمال سلطته أو تجاوز حدودها يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو الإنذار. وفي حالة العود يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر مع تأخير أقدميته.

مادة (16)

كل من أفضى بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته أو نشر أو نقل إلى الغير أية معلومات بدون موافقة رسمية يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لذات المدة أو بالطرد من الخدمة.

مادة (17)

إدارة الشؤون القانونية

كل من كتم معلومات عن أية جريمة نمت إلى علمه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بالطرد من الخدمة أو بالعقوبتين معاً.

مادة (18)

كل من اتهم أحداً من منتسبي القوة مع علمه بأنه بريء من التهمة المنسوبة إليه يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر أو بالحبس لذات المدة أو بالعقوبتين معاً.

مادة (19)

(أ) كل من انضم إلى أية هيئة أو جمعية أو نقابة سواء كان هدفها سياسياً أو اجتماعياً دون إذن بذلك يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لمدة لا تزيد على شهر.
(ب) إذا كان هدف الهيئة أو الجمعية أو النقابة المشار إليها في الفقرة (أ) هو المساس بالنظام الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي للدولة تكون العقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر مع التجريد من الرتبة والطرد من الخدمة.

مادة (20)

(أ) كل من قدم أو أدلى ببيانات أو معلومات غير صحيحة أو امتنع أو تأخر عن الإدلاء بالبيانات التي من واجبه الإدلاء بها يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر.
(ب) إذا ترتب على ذلك تقاضي أموال دون وجه حق يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لذات المدة أو بالعقوبتين معاً، وتحسم من راتبه المبالغ التي تقاضاها دون وجه حق.

مادة (21)

كل من خالف أمراً مشروعاً أو تردد في تنفيذه يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على أسبوعين أو بالحجز البسيط لذات المدة.

إدارة الشؤون القانونية

مادة (22)

كل من رفض تنفيذ أمر مشروع صادر إليه أو حرض على عدم تنفيذه يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بالعقوبتين معاً.

مادة (23)

هذا النص تم إضافته بموجب القرار الوزاري رقم (145) لسنة 1997م -

- (أ) كل من فقد سلاحه أثناء الحراسة بسبب النوم أو الإهمال يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالعقوبتين معاً ويجوز طرده من الخدمة.
- (ب) كل من فقد سلاحه بسبب الإهمال أو عدم اتخاذ الحيطة والحذر يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهرين.
- (ج) كل من فقد بسبب الإهمال محرراً أو وثيقة أو غيرها من الأوراق التي تكون بحيازته بسبب الوظيفة يُعاقب بالخصم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر أو بالحبس لذات المدة، وإذا كان المفقود بطاقة خاصة بإثبات صفته الوظيفية ومسلمة إليه بحكم الوظيفة، تكون العقوبة الإنذار أو الخصم من الراتب لمدة لا تجاوز أسبوعاً).
- (د) كل من تسبب عن طيش أو رعونة أو عدم اتخاذ الحيطة والحذر في إتلاف أو فقدان كل أو بعض ما سلم إليه من أموال عامة أو أمانات بما لا يتجاوز خمسة آلاف درهم يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر أو بالحجز البسيط لمدة لا تزيد على أسبوع أو بالعقوبتين معاً.
- (هـ) إذا كان الإهمال الموصوف في الفقرة (د) قد سبب إتلافاً بالأموال العامة والأمانات بما يتجاوز الخمسة آلاف درهم يعاقب المتسبب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بالعقوبتين معاً.
- (و) يجب أن يشمل الحكم تضمين المتسبب في الضرر القيمة الفعلية للأموال أو جزءاً منها حسب درجة الإهمال.
- (ز) يُحبس يوماً واحداً عن كل (50) خمسين درهماً كل من يعجز عن دفع قيمة الضرر المحكوم به.

مادة (24)

كل من أتلف عن قصد أي مال من الأموال العامة العائدة للقوة سواء كان المال عهدة فردية أم عهدة عامة يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ثلاثة أشهر مع تضمينه القيمة الفعلية للأموال التالفة.

مادة (25)

(أ) كل من ارتكب إهمالاً أدى إلى فرار أحد المحكومين أو الموقوفين أو المقبوض عليهم يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لمدة لا تزيد على شهر واحد أو بالعقوبتين معاً.
(ب) كل من سهل فرار أحد المحكومين أو الموقوفين أو المقبوض عليهم يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على شهرين والحبس لمدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على ثلاثة أشهر مع تجريده من رتبته وطرده من الخدمة.

مادة (26)

(أ) كل من اعتدى بالقول أو بالفعل على أحد منتسبي القوة يُعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر أو بالحبس لذات المدة.
(ب) إذا كان المعتدى عليه من فئة الضباط يعاقب مرتكب المخالفة بالحسم من الراتب لمدة لا تقل عن أسبوعين، ولا تزيد على شهرين أو الحبس لذات المدة ويجوز طرده من الخدمة.

مادة (27)

(أ) كل من سلك سلوكاً من شأنه الإساءة لسمعته كرجل أمن أو سمعة القوة أو قام بعمل يحط من كرامة وظيفته طبقاً للعرف العام يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لذات المدة أو بالعقوبتين معاً.
(ب) كل من ارتكب جريمة السكر أو حيازة المسكرات يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد

إدارة الشؤون القانونية

على شهرين أو الحبس لذات المدة أو العقوبتين معاً (مع الإنذار النهائي) وفي حالة العود تُنهي خدماته.

مادة (28)

كل من قام بفعل من شأنه الإخلال بحسن النظام أو الضبط العسكري ولم يرد به نص يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهرين أو بالحبس لذات المدة أو بالعقوبتين معاً.

مادة (29)

كل من أُدين بحكم قضائي حائز على الدرجة القطعية بجريمة السرقة، الرشوة، خيانة الأمانة، التزوير، يعاقب بالتجريد من الرتبة مع الطرد من الخدمة.

مادة (30)

كل من صدر ضده حكم نهائي بإدانته في جريمة من الجرائم التي تمس أمن الدولة في الداخل أو الخارج يعاقب بالتجريد من الرتبة مع الطرد من الخدمة.

مادة (31)

كل من أُدين بحكم قضائي حائز على الدرجة القطعية بجريمة اغتصاب أو زنا أو التحريض على الفجور والدعارة، أو حيازة أو تعاطي أو الاتجار في المخدرات يعاقب بالتجريد من الرتبة مع الطرد من الخدمة.

مادة (32)

كل من يخالف الواجبات أو التعليمات الثابتة غير ما ذكر يعاقب بالحسم من الراتب لمدة لا تزيد على شهر واحد.

إدارة الشؤون القانونية

الفصل الثاني: الأحكام العامة:
مادة (33)

- (أ) تتم محاكمة الضباط من رتبة رائد فما دون من قبل المدراء العامين في جميع المخالفات البسيطة وترفع لوكيل الوزارة عن طريق إدارة الشؤون القانونية للمصادقة عليها.
- (ب) تتم محاكمة صف الضباط والأفراد من قبل الضابط المسؤول المباشر في جميع المخالفات البسيطة وترفع للمدير العام للمصادقة عليها.
- (ج) في جميع الحالات يجب إخطار مدير عام الشؤون الإدارية والمالية/ إدارة الشؤون الذاتية بالمخالفات والقرارات والأحكام الصادرة لتسديد القيود.

مادة (34)

تعني عقوبة الحجز بقاء المحكوم داخل أسوار وحدته طيلة مدة الحكم، ولا يحول ذلك دون قيامه بالوظائف المكلف بها.

مادة (35)

- (أ) تعني عقوبة الحبس وضع المحكوم في أحد السجون الخاصة بقوة الشرطة والأمن.
- (ب) يتقاضى من يحكم عليه بعقوبة الحبس لمخالفة قواعد السلوك نصف راتبه مع البدلات ما عدا علاوة الانتقال والعلاوات الخاصة الأخرى.

مادة (36)

- (أ) يجوز لمجلس التأديب أن يوصي بخفض الرتبة مع تحديد أقدميته في الرتبة المنخفضة أو فصل المحكوم من الخدمة في حالة الحكم بعقوبة تتجاوز الثلاثين يوماً حبس.
- (ب) لا يجوز إعادة الرتبة المنخفضة إلى الرتبة السابقة إلا بعد مرور ستة أشهر على الأقل بناءً على توصية المدير المباشر.

مادة (37)

(أ) المحاكمة أمام المحاكم المختصة لا تمنع من محاكمة المنتسب بموجب أحكام هذه اللائحة.
(ب) تعتبر الإدانة القضائية بينة قاطعة بأن المدان قد ارتكب ما أسند إليه.

مادة (38)

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد (23) و(29) و(30) من الفصل الأول كل من يحبس احتياطياً من قبل محكمة مختصة يتقاضى نصف راتبه الأساسي مع البدلات ما عدا علاوة الانتقال والعلاوات الخاصة، فإذا انتهى التحقيق إلى الحفظ وبرأته المحكمة يعاد إلى عمله، ويصرف ما سبق خصمه من راتبه وإلا حُرِم منه عند الإدانة.

مادة (39)

لوكيل الوزارة إصدار قرار التوقيف عن العمل عند القبض على أحد منتسبي القوة أو توقيفه أو الحكم عليه من قبل محكمة مختصة، ويتبع في شأن راتبه وإعادته للعمل نفس الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة.

مادة (40)

هذا النص تم إضافته بموجب القرار الوزاري رقم (145) لسنة 1997م -

كل من يُحبَس تنفيذًا لحكم قضائي يوقف عن عمله ويُحرَم من نصف مرتبه مدة حبسه.

مادة (41):

تُلغى أحكام اللائحة رقم (11) لسنة 1977م والقرارات الوزارية المعدلة لها.

مادة (42):

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، ويبلغ من يلزم بتنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

اللواء/ وزير الدولة للشؤون الداخلية
حمودة بن علي

التاريخ: 15 شوال 1409 هـ،
الموافق: 20 مايو 1989 م.



إدارة الشؤون القانونية